هندسة القوة في الشرق الأوسط
كيف تعيد الجغرافيا والاقتصاد والتكنولوجيا تشكيل القوة الإقليمية؟

محمد صادق شيخ ديب | 28 يوليو 2026 *مقال رأي وتحليل استراتيجي*

حين تعيد الجغرافيا صياغة السياسة

كل يوم، تعبر عشرات السفن التي تحمل نحو 12% من التجارة العالمية قناة لا يتجاوز عرضها بضع مئات من الأمتار[1]. شريط مائي ضيق في صحراء مصرية يحرك أسواق النفط والحاويات في آسيا وأوروبا معًا.

وعلى بُعد بضع مئات من الكيلومترات، يشهد مضيق هرمز عبور خُمس الاستهلاك العالمي من النفط يومياً، ليشكّل مع القناة ثنائياً يملك مفاتيح الطاقة والتجارة الدولية. فما يجري في هذه المضائق يتجاوز حدوده الجغرافية ليصنع القرار السياسي في العواصم الكبرى. الشرق الأوسط لم يكن يومًا مجرد نقطة على الخريطة، بل معبرًا للتجارة وساحة تتنافس فيها الإمبراطوريات. واليوم تتجلى ملامح تحول جديد في مشاريع ملموسة: ممر الهند–الشرق الأوسط–أوروبا، وتوسعات قناة السويس، ومشاريع كـ "نيوم"، ومبادرات طاقة متجددة في مصر والمغرب.

هذا التحول يستدعي إطارًا نظريًا أوضح من "الصراع مقابل التنمية". فمفهوم **القوة الشاملة الوطنية** الذي يقيس نفوذ الدولة بمجموع أدواتها الاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية، لا بحجم جيشها فقط، يفسر جيدًا لماذا تُهندس موازين النفوذ اليوم عبر الاقتصاد والطاقة بقدر ما تُهندس عبر الردع العسكري. المساران يتعايشان ويتنازعان معًا داخل الملف الواحد أحيانًا، وهذا التزامن هو ما يجعل قراءة المنطقة أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى.

حين لا يكفي الجيش وحده

الدولة التي تمتلك اقتصادًا مرنًا ومؤسسات كفؤة وبنية رقمية متقدمة تحقق من النفوذ ما قد تعجز عنه الترسانات العسكرية وحدها. من هنا امتد الأمن ليشمل أمن الطاقة والغذاء والمياه، والأمن السيبراني، وسلامة سلاسل الإمداد.

سبعة نماذج إقليمية مختلفة تمامًا في الموارد والنظام السياسي تكشف اتساع هذا المسار:

السعودية حوّلت صندوق الاستثمارات العامة(PIF) ، الذي تجاوزت أصوله 1.2 تريليون دولار بنهاية 2025[10]، إلى ذراع نفوذ عالمية تمتد من الرياضة إلى التكنولوجيا، فيما تراهن رؤية 2030 ومشروع نيوم على بناء اقتصاد ما بعد النفط.

الإمارات بنت نفوذها اللوجستي عبر موانئ دبي العالمية، التي تشغّل اليوم موانئ ومحطات في أكثر من 84 دولة[11]، إلى جانب دبلوماسية اقتصادية نشطة تجعلها وسيطًا مفضلاً في ملفات إقليمية متعددة.

تركيا حوّلت صناعتها الدفاعية إلى ورقة نفوذ مباشرة: صادرات الدفاع والطيران بلغت نحو 10 مليارات دولار في 2024[2]، بينما تستحوذ "بايكار" وحدها على نحو 65% من سوق تصدير الطائرات المسيّرة عالميًا، فتحولت هذه الطائرات إلى ورقة تفاوض تتجاوز حدود الصناعة نفسها.

مصر راهنت على موقعها كممر طاقة، إذ يشكّل حقل ظهر نحو 40% من إنتاجها الوطني من الغاز[3].

إسرائيل بنت مكانتها على قطاع تكنولوجي يمثل خُمس ناتجها المحلي وأكثر من نصف صادراتها، رغم تشغيله أقل من 15% من قوة العمل[4]، فجوة تعكس تركّز الثروة التقنية في نخبة ضيقة.

المغرب راهن على الطاقة المتجددة، التي تجاوزت حصتها 46% من مزيج الكهرباء المغربي[5]، كأداة تصدير جديدة لدولة غير نفطية.

الأردن، في المقابل، يمثل الوجه الأكثر هشاشة: نصيب الفرد من المياه المتجددة تراجع إلى ما دون خُمس خط الفقر المائي العالمي[6]. الطاقة مورد قابل للإحلال التقني، بينما المياه مورد لا بديل هيكليًا عنه، ما يجمع الحالتين ليس تماثل الموارد، بل أن الحوكمة والجغرافيا معًا تحددان هل يتحول المورد إلى رافعة قوة أم إلى نقطة ضعف.

إيران تعتمد نموذجًا مختلفًا تمامًا: شبكة حلفاء وأذرع إقليمية (حزب الله، الحوثيون، فصائل في العراق وسوريا)، إلى جانب برنامج نووي وصاروخي يمنحها ورقة تفاوض مع الغرب ومع جيرانها الخليجيين معًا. يُضاف إلى ذلك موقعها الجيوسياسي المطل على مضيق هرمز، مما يمنحها ورقة ضغط استراتيجية للتهديد بإرباك شريان النفط العالمي كأداة ردع متقدمة. هذا النموذج المركّب يحقق نفوذًا واسعًا بكلفة عسكرية مباشرة أقل، لكنه يصعّب ردعه بالأدوات التقليدية بين الدول.

الدولة	أداة القوة الرئيسية	مثال ملموس
السعودية	الثروة السيادية والاستثمار	صندوق PIF ونيوم
الإمارات	اللوجستيات والدبلوماسية	شبكة موانئ DP World
تركيا	الصناعة الدفاعية	تصدير مسيّرات بايكار
مصر	ممر الطاقة والملاحة	حقل ظهر وقناة السويس
إسرائيل	التكنولوجيا المتقدمة	قطاع الابتكار والصادرات
المغرب	الطاقة المتجددة	مزيج كهرباء نظيف وهيدروجين أخضر
الأردن	هشاشة الموارد المائية	ندرة مياه دون خط الفقر العالمي
إيران	النفوذ بالوكالة	شبكة حزب الله والحوثيين

وإلى جانب الدول، برزت فواعل من غير الدول، ميليشيات وشبكات تهريب وتمويل موازية تمتلك اليوم قدرات تقنية وصاروخية توازي جيوشًا نظامية دون أن تخضع لقواعد الردع التقليدية، وهو ما يجعل إدارة الاستقرار أكثر تشابكًا.

حين تصبح المعلومة أخطر من الرصاصة

لم تعد الحروب تبدأ دائمًا بحشد الجيوش. جنوح السفينة "إيفر غيفن" في قناة السويس عام 2021 عطّل الملاحة ستة أيام فقط[7]، لكنه كشف كيف يربك عطل واحد في نقطة اختناق التجارة العالمية لأشهر.

هجمات الحوثيين المتكررة على السفن في البحر الأحمر منذ أواخر 2023 دفعت شركات شحن كبرى لتحويل مسارها نحو رأس الرجاء الصالح؛ تراجعت إيرادات هيئة قناة السويس بنحو 40% خلال 2024 نتيجة هذا التحويل[8]، فاعل من غير الدول يُحدث أثرًا اقتصاديًا عالميًا كان حكرًا على الدول وحدها.

على الصعيد الرقمي، أظهرت هجمات الفدية والتجسس السيبراني التي استهدفت مرافق حيوية في المنطقة النمط نفسه: عطل محدود التوقيت، بأثر ممتد على الثقة والاستقرار الاقتصادي، لا يحتاج جيشًا لتنفيذه بل مجموعة صغيرة من الفاعلين. المعلومة والبنية التحتية أصبحتا موردًا استراتيجيًا لا يقل خطورة عن السلاح التقليدي.

الممرات البحرية: شرايين الاقتصاد

قناة السويس وحدها تمرر نحو 12% من التجارة العالمية[1]. ومضيق هرمز يشهد عبور نحو 20 مليون برميل نفط يوميًا، أي خُمس الاستهلاك العالمي من السوائل البترولية[9]. رقمان يكفيان لتفسير سبب تحوّل هذين الممرين، إلى جانب باب المندب، إلى نقاط اختناق يكفي أن يهتز الاستقرار حولها لترتفع أسعار الطاقة عالميًا.

الممرات البرية: البديل الصامت

الاختناقات البحرية المتكررة دفعت المنطقة إلى إحياء بدائل برية وطرق إمداد طال إهمالها. يبرز هنا مشروع "طريق التنمية" العراقي–التركي، الذي يربط ميناء الفاو الكبير بالحدود التركية عبر شبكة سكك حديدية وطرق سريعة، ليكون ممرًا يختصر وقت الشحن بين الخليج وأوروبا دون المرور بقناة السويس أو مضيق هرمز[12].

وفي الوقت نفسه، يتصاعد الرهان الاستراتيجي على الممر السوري كبوابة برية وطاقية تاريخية إلى البحر الأبيض المتوسط؛ سواء عبر إحياء خطوط أنابيب النفط (كخط كركوك–بانياس) لنقل الطاقة العراقية مباشرة إلى المتوسط، أو من خلال شبكات الربط الطرقي والسككي التي تربط تركيا والعراق بالعمق العربي عبر سوريا، شريطة تخفيف العقوبات وتوفر الاستقرار السياسي والأمني. ينسجم هذا مع التطلعات الإقليمية لتطوير

شبكات سكك حديدية برية تربط الخليج بالمتوسط عبر مسارات متعددة ومتنوعة (عبر الأردن وسوريا، أو عبر المسارات الاقتصادية كممر IMEC).

هذه المشاريع البرية والأنابيب العابرة للحدود لا تنافس الممرات البحرية بقدر ما تمنح المنطقة "شبكة أمان لوجستية وطاقية": فإذا تعطل ممر بحري بفعل هجوم أو أزمة سياسية، يصبح للتجارة والنفط مسارات برية بديلة، ما يقلص تدريجيًا من القدرة على ابتزاز المنطقة عبر نقطة اختناق بحرية منفردة.

التنافس على الممرات لا الجيوش فقط

الموانئ والمضائق وشبكات النقل أصبحت محورية في معادلات القوة، لا بما يمر عبرها من سفن فقط، بل بما تتيحه من شراكات اقتصادية. التنافس الأمريكي–الصيني هنا يتخذ شكلاً مختلفًا عن الحرب الباردة الكلاسيكية.

الولايات المتحدة تحافظ على وجود بحري وأمني مباشر، مستندة إلى قواعد عسكرية وشراكات دفاعية مع دول الخليج ومصر والأردن.
الصين، في المقابل، ليست مهتمة بالمنطقة لأسباب رمزية، بل لأن أكثر من 40% من واردات النفط الصينية تمر عبر مضيق هرمز، ولأن أسواق الخليج تمثل وجهة تصدير متنامية لصناعتها. من هنا جاء رهانها على مبادرة الحزام والطريق واستثمارات في موانئ من بورسعيد إلى خليفة وجوادر، لتأمين خطوط إمدادها دون وجود عسكري مباشر يوازي الوجود الأمريكي.
روسيا تمثل نموذجًا ثالثًا يقوم على "النفوذ بالحد الأدنى من الكلفة": مبيعات سلاح، شراكات نووية مدنية كمحطة الضبعة المصرية، وعلاقة قديمة مع إيران توفر لها موطئ قدم دون معارك مباشرة. نفوذها أوسع من حجم استثماراتها الفعلي، لكنه أيضًا أكثر هشاشة لأنه يعتمد على علاقات ثنائية متناثرة لا وجودًا مؤسسيًا راسخًا.
الهند، عبر ممر IMEC ، لا تسعى فقط لتنويع طرق تصديرها نحو أوروبا، بل لبناء بديل جيوسياسي لمبادرة الحزام والطريق الصينية يمنحها موطئ قدم اقتصاديًا في الخليج دون الدخول في مواجهة أمنية مباشرة مع أي طرف.
أما **الاتحاد الأوروبي**، فهدفه من الممر نفسه مختلف: تقليل الاعتماد على مسار واحد بعد أزمات البحر الأحمر، وتأمين وصول طاقي وتجاري لا يمر بالكامل عبر نقاط اختناق يمكن لفاعل واحد تعطيلها.

هذا التعدد يمنح دول المنطقة هامش مناورة لم يكن متاحًا في عالم القطبين التقليدي. والأهم أن دول الخليج نفسها لم تعد ساحة تُدار فيها المنافسة بين القوى الكبرى فقط، بل صارت

طرفًا صانعًا للسياسة، كما ظهر في وساطتها بين موسكو وكييف، أو رعايتها لتقارب سعودي إيراني بوساطة صينية عام 2023.

من منطق المحاور إلى منطق المصالح

لم تعد الاصطفافات تقوم على الانتماءات الأيديولوجية وحدها. أوضح مثال هو **اتفاقيات أبراهام** الموقعة عام 2020 بين إسرائيل والإمارات والبحرين والمغرب والسودان، والتي أسست لتطبيع دبلوماسي واقتصادي غير مسبوق. ومثال آخر لا يقل دلالة هو **التقارب السعودي الإيراني** الذي رعته الصين في 2023، حيث اجتمعت دولتان متخاصمتان تاريخيًا حول مصلحة مشتركة في تهدئة الجبهات الملتهبة، دون أن يعني ذلك تصالحًا أيديولوجيًا كاملاً.

هذا لا يعني نهاية التنافس، بل انتقاله إلى مستوى أكثر براغماتية: يمكن للدول أن تختلف في ملف وتتعاون في آخر. غير أن هذه المرونة هشة، رهينة لحظتها السياسية، وقابلة للتراجع سريعًا إذا تجدد التصعيد في ملفات مفتوحة كفلسطين وسوريا واليمن.

هل التحول حقيقي أم واجهة؟

ثمة قراءة أكثر تحفظًا ترى أن "التحول نحو التنمية" يتعايش مع محركات الصراع التقليدية التي لم تحسم بعد: الاحتلال والصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، والتدخلات الخارجية في سوريا وليبيا واليمن.

المثال الأوضح: التقارب الاقتصادي والدبلوماسي، بما فيه اتفاقيات أبراهام نفسها، لم يمنع الانزلاق السريع نحو التصعيد حين انفجر الملف الفلسطيني مجددًا في حرب غزة 2023. السبب أن التشابك الاقتصادي يغيّر حسابات التكلفة لدى الحكومات وقطاعات الأعمال، لكنه لا يغيّر بالضرورة حسابات الشرعية والهوية لدى الفاعلين المسلحين أو الجمهور المحلي. حين يُنظر إلى ملف ما كالاحتلال أو السيادة الوطنية بوصفه قضية وجودية لا مصلحية، تتراجع كلفة الحرب الاقتصادية إلى بند ثانوي أمام حسابات لا تُقاس بالربح والخسارة. هذه هي الفكرة المحورية التي يبني عليها المقال قراءته للسيناريوهات التالية: القوة الاقتصادية تضيف طبقة جديدة، لكنها لا تُلغي الطبقات القديمة.

البيئة والمناخ: أبعد من نقص المياه

الضغط البيئي في المنطقة لا يقتصر على شح المياه في الأردن وحوض النيل ودجلة والفرات، بل يمتد إلى ارتفاع درجات الحرارة القياسي. تشير تقديرات مناخية دولية إلى أن أجزاء من الخليج والعراق قد تشهد بحلول 2040 موجات حر تقترب من حدود الصلاحية البشرية للعيش والعمل في الهواء الطلق لأيام متصلة كل صيف[13]، ما يهدد قطاعات كاملة كالزراعة والبناء والعمالة اليومية.

هذا التحدي يتقاطع مباشرة مع الأمن الاجتماعي: ارتفاع الحرارة يدفع نحو هجرة داخلية من الأرياف إلى المدن، ويضغط على شبكات الكهرباء والمياه في وقت واحد، ويرفع كلفة التكييف والزراعة المحمية. وهو، إلى جانب ندرة المياه، أحد أكثر المؤشرات التي يجب مراقبتها في السيناريو الثاني أدناه، لأنه خلافًا للملفات السياسية، لا ينتظر تسوية دبلوماسية ليتفاقم.

الشرق الأوسط 2040: ثلاث مسارات

السيناريو الأول: الاستقرار التنافسي المنضبط .استمرار التنافس ضمن قواعد ردع واضحة. مؤشراته: ثبات مسارات التطبيع، واستمرار تدفقات الاستثمار في البنية التحتية، واحتواء نشاط الفواعل المسلحة ضمن تفاهمات ردع غير معلنة.

السيناريو الثاني: التصعيد المتقطع .تفاقم الأزمات نتيجة سوء التقدير الأمني أو الضغوط البيئية. مؤشراته: تكرار الحوادث في الممرات البحرية، وتجميد مشاريع الربط الإقليمي، وتسارع أزمتي المياه والحرارة الموصوفتين أعلاه إلى درجة تتحول معها من نزاع فني إلى مادة تصعيد سياسي.
يضاف إلى هذا بعد اجتماعي: تتجاوز معدلات البطالة بين الشباب في عدد من دول المنطقة ضعف المعدل العالمي[14]، بينما تتوسع الحكومات والشركات في استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين الكفاءة الاقتصادية. الاستثمار في التكنولوجيا يرفع "القوة الشاملة" للدولة، لكنه قد يقلص فرص العمل التقليدية في القطاعات ذاتها التي يراهن عليها الشباب. الاستقرار الاجتماعي يصبح رهينة توقيت: هل تخلق الحكومات وظائف بديلة بالسرعة نفسها التي تحل بها التكنولوجيا محل العمالة القديمة؟

السيناريو الثالث: التكامل الإقليمي .بناء منظومة تعاون أوسع تقوم على المصالح المشتركة. مؤشراته: توسّع اتفاقيات التطبيع والتجارة الحرة، وتقدم فعلي في مشاريع الربط الكهربائي والممرات اللوجستية البرية والبحرية معًا، وظهور آليات مؤسسية إقليمية لفض النزاعات وإدارة الموارد المائية المشتركة، وهذا تحديدًا الشرط الأصعب تحققًا.
الأقرب إلى الترجيح، استنادًا إلى المؤشرات الراهنة، هو مزيج من السيناريو الأول والثاني معًا: استثمار مستمر في الربط والتنويع الاقتصادي، مقابل بقاء ملفات النزاع المفتوحة عرضة لانفجارات دورية تُبطئ زخم التكامل دون أن توقفه كليًا.

خاتمة: بين الردع والتنمية

السلام المستدام لا تصنعه الدول العاجزة، بل الدول القادرة على حماية مصالحها والمدركة أن أعظم الانتصارات هي التي تمنع اندلاع الحروب أصلاً. الردع والتنمية حلقتان في

السلسلة نفسها: الأول يشتري الوقت اللازم لأي مشروع تنموي كي يترسخ، والثانية ترفع كلفة الحرب على من يفكر في خوضها.

هذا الرهان قد يخسر أحيانًا، كما أظهرت تجربة غزة 2023. وهذه هي المفارقة التي ستظل تحكم الإقليم في المدى المنظور: مسار يتقدم نحو الاندماج الاقتصادي، وآخر لا يزال حبيس ملفات لم تُطوَ بعد. من يقود الشرق الأوسط في العقود المقبلة سيكون على الأرجح من يحسن إدارة هذين المسارين معًا، لا من ينتصر لأحدهما على حساب الآخر.

المنافسة في الشرق الأوسط لم تعد تُحسم بمن يملك أكبر جيش، بل بمن ينجح في تحويل الجغرافيا إلى اقتصاد، والاقتصاد إلى تكنولوجيا، والتكنولوجيا إلى نفوذ.

المصادر

1. هيئة قناة السويس، تصريحات الفريق أسامة ربيع (يناير 2024)؛ وزارة التجارة والصناعة المصرية (2022): حصة قناة السويس من التجارة العالمية.
2. رئاسة الصناعات الدفاعية التركية SSB (بيانات رسمية 2024)؛ مركز الأمن الأمريكي الجديد CNAS (سبتمبر 2024) لحصة بايكار السوقية.
3. الهيئة المصرية العامة للاستعلامات (2025): بيانات إنتاج حقل ظهر.
4. هيئة الابتكار الإسرائيلية، التقرير السنوي (سبتمبر 2025).
5. تقرير IEA السنوي حول الطاقة المتجددة، إصدار 2026 وتقارير القطاع الحكومي المغربي (2026).
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومعهد السياسة والمجتمع الأردني.(2026)
7. تغطيات دولية لواقعة جنوح السفينة "إيفر غيفن" (مارس 2021).
8. هيئة قناة السويس (يناير 2024): تراجع الإيرادات نتيجة هجمات الحوثيين.
9. إدارة معلومات الطاقة الأمريكية :(2024–2025) EIA تدفق النفط عبر مضيق هرمز.
10. التقرير السنوي لصندوق الاستثمارات العامة السعودي (بيانات نهاية 2025، منشورة يونيو 2026): إجمالي الأصول المدارة 1.21 تريليون دولار.
11. تقرير موانئ دبي العالمية DP World السنوي (2025): عدد الدول التي تشغّل فيها الشركة موانئ ومحطات.
12. الحكومة العراقية ووزارة النقل التركية (بيانات 2024–2025): مسار وتفاصيل مشروع "طريق التنمية."
13. البنك الدولي والفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ IPCC (تقارير 2023–2025): تقديرات القابلية للعيش المناخي في الخليج والعراق بحلول 2040.
14. منظمة العمل الدولية ILO والبنك الدولي (تقارير 2024–2025): معدلات البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بالمعدل العالمي.

ملاحظة منهجية: *الأرقام أعلاه مستقاة من مصادر رسمية ومؤسسات بحثية دولية، أحدث البيانات المتاحة وقت جمع المصادر، مع احتمال صدور أرقام أحدث لاحقًا.*